

أثر الاقتصاد الموجه على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصناعية الليبية

بشير أحمد الصغير غميض

وزارة المالية

bashirghumed@yahoo.com

إسماعيل مختار عبدالله حسونة

الهيئة الليبية للبحث العلمي

Hassona.isma@yahoo.com

تاريخ النشر: 2025.03.13

تاريخ القبول: 2025.03.09

تاريخ الاستلام: 2025.01.18

المخلص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة بين النظام الاقتصادي والمحاسبة الاجتماعية، مما يسهم في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة وتعزيز استراتيجيات التنمية المستدامة، حيث تهدف إلى تحليل تأثير الاقتصاد الموجه على ممارسات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصناعية الليبية، في ظل تدخل الدولة في توجيه الموارد الاقتصادية واتخاذ القرارات.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي، حيث تم تحليل الدراسات السابقة واشتقاق صياغة فرضيات بحثية تخدم هدف الدراسة، ثم جمع البيانات باستخدام استمارة استبانة وزعت على عينة من العاملين في مصانع الأسمنت الليبية بالمنطقة الغربية. أظهرت النتائج أن إدراك المؤسسات لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لا يزال متوسطاً، رغم أن الاقتصاد الموجه له تأثير إيجابي على استراتيجياتها، كما أوضحت وجود تحديات مثل ضعف قنوات التواصل الداخلي، وعدم كفاية برامج التدريب، وصعوبات ناتجة عن السياسات الاقتصادية في تنفيذ ممارسات المسؤولية الاجتماعية بفعالية.

وفي ذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير برامج تدريبية لتعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية، وتحسين التواصل بين الإدارة والموظفين، واعتماد استراتيجيات مرنة تتماشى مع التحديات الاقتصادية، إلى جانب تكثيف دعم الدولة لهذه المبادرات، كما دعت إلى دراسات مستقبلية حول العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المؤسسي، مع التركيز على العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الموجه، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، المؤسسات الصناعية الليبية، الشفافية، التنمية المستدامة، الإفصاح المحاسبي.

The Impact of a Directed Economy on the Implementation of Social Responsibility Accounting in Libyan Industrial

Ismail M. Hasuna
Libyan Authority for Scientific Research

Hassona.isma@yahoo.com

Basheer A. Ghameedh
Ministry of Finance

bashirghumed@yahoo.com

Abstract:

This study highlights the relationship between the economic system and social accounting, contributing to the enhancement of transparency, accountability, and sustainable development strategies. It aims to analyse the impact of a centrally planned economy on social responsibility accounting practices within Libyan industrial enterprises, given the state's role in directing economic resources and decision-making.

The study adopted both deductive and inductive approaches, analysing previous studies and formulating research hypotheses aligned with its objectives. Data were collected through a questionnaire distributed to a sample of employees in cement factories in western Libya. The findings indicate that institutional awareness of social responsibility accounting remains moderate, despite the centrally planned economy having a positive influence on corporate strategies. However, several challenges were identified, including weak internal communication channels, insufficient training programs, and economic policy constraints affecting the effective implementation of social responsibility practices.

Accordingly, the study recommends the development of training programs to enhance awareness of social responsibility, improving communication between management and employees, and adopting flexible strategies that align with economic challenges. Additionally, it calls for increased governmental support for these initiatives and encourages further research on the relationship between social responsibility and corporate performance, with a focus on economic and social factors.

Keywords: Centrally planned economy, social responsibility accounting, Libyan industrial enterprises, transparency, sustainable development, accounting disclosure.

1. المقدمة:

إن انتشار الوعي الثقافي في المجتمعات بشكل عام فرض ضرورة إعادة النظر في تحديد نجاح مفهوم التنمية، فلم يعد هذا المفهوم مقتصرًا على الجانب الاقتصادي فقط؛ بل هناك جوانب أخرى لها أهميتها في تحقيق نجاحها، فبدأ التوجه إلى مفهوم التنمية الشاملة ليشمل مجالات الحياة والأنشطة الاجتماعية. ولذلك عُرِفَت التنمية بأنها عملية توسيع خيارات الناس كي يعيشوا الحياة التي يطمحون إليها كالعادلة الاجتماعية، تكافؤ الفرص، الاستدامة، التمكين والمشاركة (جبّاري، 2021). والمسؤولية الاجتماعية تعتبر جوهر التنمية المستدامة وجزءًا لا يتجزأ منها، والتزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية يساهم في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة؛ من بعد اقتصادي، اجتماعي والبعد البيئي (الطحان، 2018). ونتيجة لتطور هذا

المفهوم أصبحت المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها تواجه تحديات كبيرة وكثيرة في مسيرة عملها وتفاعلها مع المجتمع، سعياً منها لتحقيق الاستجابة الدقيقة لتوجهات واحتياجات المجتمع، هذه الاستجابة لخصت بما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية، والتي أصبحت القضية الأكثر أهمية وتحدياً لإدارات المؤسسات، ولارتباطها بعلاقات ومتغيرات عدة داخلية وخارجية، لا يمكن أن تُعد ظاهرة سطحية يمكن معالجتها من خلال إجراءات عامة أو اجتهادات شخصية لمديري المؤسسات وهذا ما أشار إليه الجبلي، 2019 أيضاً. حاولت هذه الدراسة تقديم رؤية تحليلية تربط بين الاقتصاد الموجه ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصناعية الليبية، وعملت على تشخيص التحديات واقتراح الحلول التي تعزز الشفافية والاستدامة، لدعم كفاءة المشروعات الصناعية الليبية.

2. الدراسات السابقة:

تناولت عديد الدراسات موضوع المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها في البيئة المحلية؛ ومنها دراسة (شابون، 2015) التي سعت إلى التعريف بمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وإبراز أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق الرفاه الاجتماعي ودوافع ومبررات تحمل المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية، والتعرف على مدى إدراك واهتمام المسؤولين بالمؤسسة الليبية للحديد والصلب لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية، وبينت أن إدارة المؤسسة الليبية للحديد والصلب تدرك مفهوم محاسبة المسؤولية، مع حاجة البيئة إلى التشريعات التي تلزم المؤسسات بتخصيص جزء من ميزانيتها للنشاطات الاجتماعية والإفصاح عن الاداء الاجتماعي، أما دراسة (رفيع، الفلاح، 2020) والتي استهدفت المصارف التجارية الليبية للتعرف على واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية، ومعرفة المصارف الرائدة في هذا المجال، وذلك باستخدام تحليل المحتوى، وبينت النتائج أن المصارف التجارية في ليبيا تفصح عن المسؤولية الاجتماعية في ثلاث مجالات (العاملين، المساهمات العامة، العملاء)، إلا أن حجم الإفصاح كان ضعيفاً ومتفاوتاً من مجال لآخر ومن مصرف لآخر، واتفقت مع دراسة شابون بأن البيئة الليبية تفنقر إلى التشريعات والقوانين التي تلزم المصارف الليبية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي وتوعيتها بأهميته عن طريق إقامة المؤتمرات والندوات العلمية. وعملت دراسة (القمودي، 2023) على بيان مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية الليبية، وتوصلت إلى وجود إدراك لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية من قبل العاملين في المصارف الإسلامية الليبية، كما يوجد بها كادر محاسبي ذو كفاءة، غير أن النظام المحاسبي المطبق بالمصارف محل الدراسة غير قادر على قياس الأداء الاجتماعي، بالإضافة إلى ضعف نظام الحوافز للعاملين بهذه المصارف، واتفقت بشأن التشريعات والقوانين مع الدراستين السابقتين، وهدفت دراسة (محمد، 2021) ودراسة (سعد، 2021) إلى التعرف على مدى إدراك المؤسسات المساهمة الليبية لأهمية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة، ومدى توفر مقومات تطبيقها وتوضيح مزاياها وأهدافها للمؤسسات والمصارف بصفة عامة، التعرف على أسس وأساليب

الإفصاح عن معلوماتها في التقارير المالية السنوية، وتوصلت الدراسة إلى أنه يوجد إدراك لدى المؤسسات المساهمة بتوفر مقومات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والإفصاح عنها. أما عن البيئة العربية فجاءت دراسة (البلوي، 2021) على المصارف الإسلامية السعودية للتعرف على مدى إدراك العاملين بهذه المصارف لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والتعرف على أهم العقبات التي تواجه تطبيق المحاسبية عنها، كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق هذه المصارف لمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية الثلاث خدمة المجتمع، والموارد البشرية، والعملاء، واستنتجت أن هناك وعي لدى العاملين بالمصارف محل الدراسة بالمسؤولية الاجتماعية، وأظهرت أن تطبيق البنوك لمجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية المتمثلة في العملاء، الموارد البشرية، خدمة المجتمع، جاء بدرجة كبيرة، ودراسة (خميسي، 2020) تمت التي تمت في البيئة الجزائرية؛ هدفت إلى تحديد مدى تطبيق مؤسسة نفضال وحدة GPL أم البواقي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، ومدى أثر ذلك على أدائها المالي والوظيفي والاجتماعي، وتوصلت إلى أن تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية يتطلب إدراك الإدارة لمفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، وتوفر كادر محاسبي كفؤ، وتوفر نماذج محاسبية لقياس الأداء الاجتماعي.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث التركيز على تأثير الاقتصاد الموجه على المحاسبة الاجتماعية في السياق الليبي، وبذلك فإن هذه الدراسة تتعمق في دراسة أثره المحدد على المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات؛ وهو ما لم يتم تناوله بشكل كاف.

3. مشكلة الدراسة:

الاقتصاد الموجه يمكن أن يؤدي إلى تجاهل أهمية المسؤولية الاجتماعية من قبل الإدارة وصناع القرار، لغياب الأطراف الضاغطة على المؤسسات وعدم الاهتمام بالسمعة، وبما أن المؤسسات الليبية تتأثر بشكل كبير بالاقتصاد الموجه الذي يتميز بتدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد، الأمر الذي يؤثر على كيفية محاسبة هذه المؤسسات عن مسؤولياتها الاجتماعية، لذا تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية توافق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية مع مبادئ الاقتصاد الموجه، والتساؤل التالي يلخص مشكلة الدراسة:

ما مدى تأثير الاقتصاد الموجه على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأثر ذلك على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الدولة؟

ومن هذا التساؤل تشق التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى إدراك المؤسسات الليبية لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية؟
- ما هو تأثير الاقتصاد الموجه على ممارسات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الليبية؟

- ما هي التحديات التي تواجهها المؤسسات الليبية في تطبيق نظام محاسبة فعال عن المسؤولية الاجتماعية؟

- كيف تتكيف المؤسسات الليبية مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية في ظل وجود نظام اقتصادي موجه؟

4. فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة على عدة فرضيات تتمثل في:

الفرض الأول: هناك علاقة سلبية بين الاقتصاد الموجه وممارسات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الليبية.

الفرض الثاني: يؤثر مستوى التوجيه الحكومي على مدى تبني المؤسسات لممارسات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفرض الثالث: هناك علاقة إيجابية بين الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية وبين تحسين أداء المؤسسات في ظل الاقتصاد الموجه.

الفرض الرابع: يؤدي تحسين نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية الى تعزيز الشفافية والمساءلة في المؤسسات الليبية.

5. هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى استكشاف كيفية تأثير الاقتصاد الموجه على محاسبة المسؤولية الاجتماعية وتقديم رؤى وتوصيات لتحسين هذه الممارسات مما يعزز قدرة المؤسسات الليبية على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة كيف يؤثر الاقتصاد الموجه على نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الليبية.

- تقييم ممارسات المؤسسات الليبية في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها.

- تعزيز الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية بين صناع القرار والمستفيدين في المؤسسات الليبية.

- تحليل السياسات والخطط والبرامج التي تعتمد على الاقتصاد الموجه ودورها في خدمة المجتمع والبيئة، من خلال الإفصاح عن المعلومات والاجتماعية.

- تقديم التوصيات المبنية على النتائج لتحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات الليبية.

6. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال مساهمتها في تعزيز المسؤولية الاجتماعية كجزء من استراتيجية التنمية المستدامة المشروعات الصناعية الليبية، كما تقدم الدراسة رؤى جديدة حول العلاقة بين الاقتصاد الموجه والمحاسبة الاجتماعية؛ مما يسهم في دعم الأدبيات العلمية والممارسات العملية، وكذلك الدراسة تسهم في تحسين مستويات الاهتمام بالشفافية والمساءلة في المشروعات الصناعية الليبية مما يعزز ثقة المجتمع فيها، فضلاً على أن نتائج الدراسة تساهم في توجيه السياسات الحكومية تجاه دعم المسؤولية الاجتماعية في إطار الاقتصاد الموجه، وتعتبر محاولة تضاف إلى محاولات الباحثين لزيادة فعالية جودة المعلومات الواردة بالقوائم المالية وإمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية الواردة بها؛ لما لها من فائدة لمتخذي القرارات.

7. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي والاستقرائي؛ وذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والتعرف على تساؤلات الدراسة، ومن ثم تصميم صحيفة استبانة تتناول التساؤلات التي تخص مدى تأثير الاقتصاد الموجه على مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وأثر ذلك على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصناعية الليبية العامة، وتركزت الدراسة على مصانع الأسمنت العاملة في المنطقة الغربية بالدولة الليبية؟

8. الإطار النظري للدراسة:

1.8 ماهية الاقتصاد الموجه:

الاقتصاد الموجه هو نظام تعمل فيه الدول على التدخل في الحياة الاقتصادية بصفة مباشرة، حيث أن حكومات الدول تقوم بالدور والملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والتخطيط المركزي ويعرف بالاقتصاد المركزي (نوال، 2019). أي بمعنى آخر تتحكم الحكومة بالسوق بشكل كامل، حيث تحدد أسعار السلع والخدمات وقنوات التوزيع وكمية الإنتاج، كما تحدد حجم العمالة في بعض القطاعات. وترغب بعض الحكومات في اتباع الاقتصاد الموجه باعتباره نوع من الاستقرار الاقتصادي، وهو مؤشر من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فعندما يكون النظام السياسي مستقراً فإنه يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف تنموية من مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد وتخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي (بوعرابة، 2017). وتعتمد برامج التنمية في ظل الاقتصاد الموجه على نوع من التخطيط يُطلق عليه التخطيط الأمر، وهي برامج تستهدف تسير الاقتصاد القومي وتنميته عن طريق تحديد مجموعة متناسقة من الأهداف والأولويات المتعلقة بالنمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعين الوسائل والأساليب موضع التنفيذ

الفعلي، وتكون هذه البرامج الزامية نظراً لتحكم الدولة في النشاط الاقتصادي سواءً من حيث الإنتاج أو الاستغلال وحتى التوزيع (جباري، 2021).

2.8 مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

شاع مصطلح المسؤولية الاجتماعية في العالم مطالباً باهتمام المؤسسات بقضايا المجتمع والبيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أنه لم يتم الوصول إلى مفهوم هذا المصطلح بشكل محدد وقاطع يكتسب بموجبه قوة إلزامية وطنية أو دولية. ويرى Monsuru et al أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ليس لها تعريف واحد مقبول قبولاً عاماً، لكنه يشير عموماً إلى ممارسات المؤسسات على أساس القيم الأخلاقية مع احترام الناس (المجتمعات والبيئة) (Monsuru et al, 2014). أما الاتحاد الأوروبي فيرى المسؤولية الاجتماعية على أنها مفهوم تقوم المؤسسات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها، وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي (الاسرج، 2010).

ويرى البنك الدولي أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي التزام اصحاب المؤسسات بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل، لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد (الجنابي واخرون، 2020).

إذاً المسؤولية الاجتماعية هي إطار أخلاقي تتبناه المؤسسة مع هدف تحقيقها للأرباح، من خلال إحداث توازن بين الابعاد الثلاث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال القيام بالأنشطة الاقتصادية وكذلك الاجتماعية التي تحقق الأهداف الاجتماعية وحماية البيئة، وعدم القيام بالأنشطة التي تضر المجتمع والبيئة (جميل والهجان، 2022).

3.8 نطاق مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:

إن تحديد مجموعة ثابتة من الأنشطة بوصفها أنشطة اجتماعية تصلح لكل زمان ومكان أمر لا يتفق مع طبيعة المشكلات الاجتماعية، فهي تتغير بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بالمجتمع، لذلك تختلف أنشطة الأداء الاجتماعي للمؤسسة من دولة لأخرى وفقاً لطبيعة مجتمع تلك الدولة، نتيجة لاختلاف القيم والمشكلات والثقافات والتوقعات بينهما، ومن شركة لأخرى وفقاً لظروف وإمكانيات كل مؤسسة (الزيات، 2003). لهذا يجب أن تحدد كل مؤسسة النشاطات الاجتماعية وبما يتماشى مع قيم ورغبات ومشكلات المجتمع التي تعمل فيه. عليه لا يوجد اتفاق عام حول تبويب الأنشطة الاجتماعية، هذا وقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) American Institute of Certified public Accountants أنشطة الأداء الاجتماعي للشركة إلى أنشطة خاصة بالبيئة، أنشطة

خاصة بالموارد غير المتجددة، أنشطة خاصة بالموارد البشرية، أنشطة خاصة بالموردين، أنشطة خاصة بالعملاء والمنتجات، وأنشطة خاصة بالمجتمع (عسيري، 2011).

وبالإشارة إلى الكتابات والأبحاث التي حددت مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، يجد الباحث أن الاتجاه السائد هو تقسيمها إلى أربع مجالات رئيسية: مجال العاملين - مجال العملاء أو المستهلكين - مجال التفاعل مع المجتمع - مجال المحافظة على البيئة المحيطة، مع ترك الأنشطة الفرعية التي تدخل في كل مجال من المجالات الرئيسية إلى ظروف كل مجتمع وأولوية الأنشطة التي يرى أنها تستحق الاهتمام في ذلك المجتمع.

4.8 أهداف نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تهدف إلى قياس وتحليل تكاليف وعوائد الأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، والإفصاح عنها في تقارير اجتماعية خاصة بذلك أو إدماجها ضمن التقارير المحاسبية التقليدية السنوية، بغية توصيل المعلومات للأطراف ذات المصلحة داخل المجتمع ككل لاتخاذ القرارات المناسبة (مسعود، 2023). يتم ذلك طريق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والذي يهدف إلى تحقيق عدة أمور أهمها:

1. قياس والإفصاح عن التكاليف والفوائد الاجتماعية للمؤسسات (حجاز، 2019).
2. بيان نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للمؤسسة، لكي تسهل وتدعم عملية تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي يجب أن تحظى باهتمام أكبر (كافي، 2023).
3. التعرف على مدى تناسب الاستراتيجية التي تتبعها المؤسسة مع احتياجات المجتمع من جهة، واهداف الافراد في تحقيق الأرباح من جهة أخرى (البولي، 2021).
4. تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة، وتوفير معلومات محاسبية عالية الجودة لدعم اتخاذ القرارات، بما في ذلك البيانات المتعلقة بحماية البيئة، وكفاءة استخدام الموارد، وصحة وسلامة العاملين، وحماية المستهلك (عز الدين، 2019).

5.8 مكونات نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:

إن تصميم نظام محاسبي يحقق أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، يتطلب ضرورة التحديد الواضح لنطاق ومكونات العمليات الاجتماعية، ويمكن التمييز بين ثلاث مكونات للعملية الاجتماعية:

1. **أطراف مستفيدة من داخل المجتمع:** تتميز العملية الاجتماعية بآثارها الخارجية على المجتمع، مما يبرز أهمية وجود أطراف مستفيدة من داخل المجتمع، سواء من خلال أنشطة المؤسسة أو عمليات تبادل السوق، ومن الأمثلة على هذه الأطراف المستهلكون والعاملون.

2. تأثير ملموس على المجتمع من القيام بالعملية: تنقسم طبيعة تأثير العمليات الاجتماعية إلى تأثير عائد على التقدم التكنولوجي كتأثير الأنشطة التي تتخذها المؤسسة لتحقيق الأمان في استخدام المنتج أو تحسين كفاءة أو جودة الخدمة المنتجة، وآخر ناشئ عن تطبيق السياسات الإدارية للمؤسسة؛ كالصدق في الاعلانات الموجهة للجمهور، والاستجابة لاحتياجات المستهلك (مبروكة، 2019).

3. استخدام معدلات لتسعير المنافع والتكاليف الاجتماعية: وهي التي ترتبط بكل عملية اجتماعية خاصة أن هذه العلمية لا تخضع إلى اختبارات السوق. وبعد هذا التحديد الواضح لمكونات العلمية الاجتماعية يتم تطبيق النظام المحاسبي بهدف اظهار تأثير كل عملية على كل من صافي الدخل الاجتماعي وحقوق المجتمع من ناحية أخرى (جراده، 2016).

9. الدراسة الميدانية:

1.9 تحليل في متغيرات الدراسة:

(1) المتغيرات المستقلة:

- السياسات الاقتصادية: قد تشمل القوانين الحكومية، الحوافز، والقيود المالية التي تؤثر على المؤسسات.
- النظام الاقتصادي الموجه: نوع النظام الذي يؤثر على كيفية تخصيص الموارد.
- الدعم الحكومي: نسبة الدعم أو التشجيع الذي تقدمه الحكومة للمسؤولية الاجتماعية.

(2) المتغيرات التابعة:

- تخصيص الموارد للمسؤولية الاجتماعية: قدرة المؤسسة على تخصيص موارد كافية لمبادرات المسؤولية الاجتماعية.
- فعالية استراتيجيات المسؤولية الاجتماعية: مدى نجاح المؤسسات في تنفيذ استراتيجياتها ذات الصلة.
- تغييرات في أداء المؤسسة: التأثير الإيجابي لممارسات المسؤولية الاجتماعية على الأداء العام للمؤسسة.

(3) المتغيرات الوسيطة:

- مدى التزام الإدارة: كيف تؤثر جودة الإدارة وتوجيهها على تنفيذ المسؤولية الاجتماعية؟
- استجابة المجتمع المحلي: كيف يستجيب المجتمع المحلي لجهود المسؤولية الاجتماعية؟

4) المتغيرات المتداخلة:

- الديموغرافيا الاجتماعية: مثل مستوى التعليم أو الخبرة المهنية لدى العاملين، مما قد يؤثر على فاعلية تطبيق المسؤولية الاجتماعية.
- الثقافة المؤسسية: طبيعة الثقافة داخل المؤسسة وما إذا كانت تدعم الابتكار في المسؤولية الاجتماعية.

2.9 التحليل الإحصائي للإجابات التي وردت باستمارات الاستبانة الموزعة:

يتناول هذا الجزء عرضاً مفصلاً للإجراءات التي تم الاعتماد عليها في تنفيذ الدراسة الميدانية بهدف التعرف على "تأثير الاقتصاد الموجه على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأثر ذلك على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصناعية اليبية"، ويشمل أداة جمع البيانات وطرق إعدادها والأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي إضافة إلى صدق أداة الدراسة وثباتها ومجتمع وعينة الدراسة.

9-2-1 منهجية وإجراءات الدراسة الميدانية:

أداة الدراسة: تم استخدام صحيفة الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث اشتملت على معلومات المشاركين والتمثلة المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة والخبرة، وقد استخدم الترميز الرقمي في ترميز إجابات أفراد العينة للإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي، وتم تحديد درجة الموافقة لكل فقرة من فقرات الاستبيان ولكل محور من مقارنة قيمة متوسط الاستجابة المرجح مع طول فئة المقياس الخماسي، وفق الجدول التالي:

جدول (1) ترميز بدائل الإجابة وطول فئة تحديد اتجاه الإجابة

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الترميز	1	2	3	4	5
طول الفئة	1.8 - 1	2.6 - 1.81	3.4 - 2.61	4.2 - 3.41	5 - 4.21
درجة الموافقة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

9-2-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لقد تم إدخال البيانات إلى الحاسب الآلي بعد ترميزها؛ لإجراء العمليات الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي، الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) SPSS₂₂، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة أو التحقق من فرضياتها بمستوى معنوية (0.05) والذي يُعد مستوى مقبولاً في العلوم الاجتماعية والإنسانية بصورة عامة (Uma Sekaran,)

(2003)، وفي بعض الأحيان يحتاج الأمر إلى حساب بعض المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في وصف الظاهرة؛ من حيث القيمة التي تتوسط القيم أو تنزع إليها القيم، وكذلك التعرف على مدى تجانس القيم التي يأخذها المتغير، وأيضا ما إذا كان هناك قيم شاذة أم لا، والاعتماد على العرض البياني وحده لا يكفي، لذا تكون هناك حاجة لعرض بعض المقاييس الإحصائية التي يمكن من خلالها التعرف على خصائص الظاهرة محل الدراسة، وكذلك إمكانية مقارنة ظاهرتين أو أكثر، ومن أهم هذه المقاييس مقاييس النزعة المركزية والتشتت. وقد تم استخدام الآتي:

1. **التوزيعات التكرارية:** لتحديد عدد التكرارات، والنسبة المئوية للتكرار التي تتحصل عليه كل إجابة، منسوبا إلى إجمالي التكرارات، وذلك لتحديد الأهمية النسبية لكل إجابة ويعطي صورة أولية عن إجابة أفراد مجتمع الدراسة على العبارات المختلفة.
2. **معامل ألفا كرونباخ:** للتأكد من ثبات إجابات المستهدفين حول متغيرات الدراسة.
3. **المتوسط الحسابي المرجح،** لتحديد اتجاه الإجابة لكل عبارة من عبارات المقياس وفق مقياس التدرج الخماسي.
4. **الانحراف المعياري:** ويستخدم لقياس تشتت الإجابات ومدى انحرافها عن متوسطها الحسابي.
5. **اختبار بيرسون:** صدق الاتساق البنائي.

جدول (2) معامل الارتباط بين محاور الدراسة وإجمالي الاستبانة والثبات

ت	المحاور	عدد الفقرات	معامل ألفا (الثبات)	معامل الصدق	قيمة الدلالة الإحصائية
1	المتغير	4	0.732	0.855	0.000

** القيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.01)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

لقد بينت النتائج في الجدول أن قيم الدلالة الإحصائية جميعها أقل أو تساوي 0.05 وهي دالة إحصائياً وتشير إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل محور من محاور الاستبانة وإجمالي الاستبانة وتثبت صدق الاتساق البنائي لأداة الدراسة.

6. **الثبات:** يعني الاتساق في نتائج المقياس إذ يعطي النتائج نفسها بعد تطبيقه مرتين في زمنين مختلفين على الأفراد أنفسهم، وتم حساب الثبات عن طريق معامل ألفا كرونباخ، حيث إن معامل ألفا يزيدنا بتقدير جيد في أغلب المواقف وتعتمد هذه الطريقة على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وأن قيمة معامل ألفا للثبات تعد مقبولة إذا كانت (0.6) وأقل من ذلك تكون منخفضة، ولاستخراج الثبات وفق هذه الطريقة تم استخدام صحائف الاستبانة البالغ عددها (50) صحيفة.

9-2-3 مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات صناعة الأسمت الليبية العاملة بالمنطقة الغربية، واعتمدت على عينة عشوائية تمثلت في 50 مفردة، وزعت عليها صحائف الاستبانة؛ واستردت جميعها وكانت صالحة للتحليل، كما مبين في الجدول التالي:

جدول (3) الاستثمارات الموزعة على أفراد مجتمع الدراسة

الاستثمارات الموزعة	الاستثمارات غير الصالحة	الاستثمارات الصالحة	نسبة الصالحة
50	0	50	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

9-3 الوصف الإحصائي لمجتمع الدراسة وفق الخصائص والسمات الشخصية:

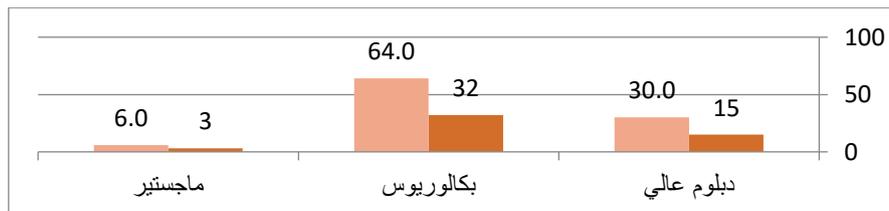
1- تصنيف العينة حسب المؤهل العلمي:

جدول (4) تصنيف العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوي التعليمي
30.0	15	دبلوم عالي
64.0	32	بكالوريوس
6.0	3	ماجستير
100.0	50	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

الجدول رقم (4) يعرض تصنيف العينة وفقاً للمؤهل العلمي، ويتضح أن غالبية العينة تمتلك مؤهلاً علمياً في مرحلة البكالوريوس، مما يعكس مستوى معرفي متوسط يمكن أن يؤثر في تحليل المسؤولية الاجتماعية وأبعادها في السياق المحاسبي. في حين أن نسبة قليلة من المشاركين حازت على دبلوم عالي وماجستير، مما يشير إلى وجود تنوع في مستويات التعليم والتخصصات التي قد تؤثر في تصورات المشاركين حول النظام المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية. إن هذا التوزيع يؤثر في جودة البيانات المستخلصة ومدى تمثيل العينة للواقع الأكاديمي والمهني، وبالتالي سيكون له دور في تحليل العلاقات بين المؤهلات العلمية وتطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية، والشكل التالي يصف بيانياً تصنيف العينة وفقاً للمؤهل العلمي.



شكل (1) تصنيف العينة حسب المؤهل العلمي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS₂₂

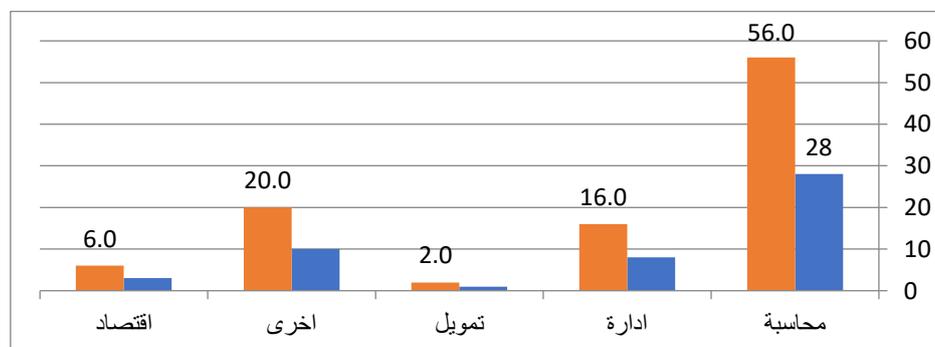
2- تصنيف العينة حسب التخصص:

جدول (5) تصنيف العينة حسب التخصص

النسبة المئوية	التكرار	التخصص الأكاديمي
56%	28	محاسبة
16%	8	إدارة
2%	1	تمويل
6%	3	اقتصاد
20%	10	أخرى
100%	50	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

الجدول رقم (5) يعرض تصنيف العينة حسب التخصص الأكاديمي، مما يسلط الضوء على تنوع خلفيات المشاركين الأكاديمية. من خلال البيانات، نلاحظ أن أكبر نسبة من المشاركين تنتمي إلى تخصص "محاسبة"، ما يعكس تمثيلاً قوياً للمحاسبين في الدراسة، وهو ما يتماشى مع موضوع الدراسة المتعلق بنظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصناعية. تأتي فئة "إدارة" في المرتبة الثانية بنسبة 16%، ويشير ذلك إلى أهمية التخصصات الإدارية في فهم كيفية تأثير الاقتصاد الموجه على المسؤولية الاجتماعية، وظهرت نسبة أقل من المشاركين في تخصص "التمويل"، وهو ما يعكس تمثيلاً ضعيفاً لهذا التخصص في موضوع الدراسة، رغم أهمية التمويل في عمليات المحاسبة واتخاذ القرارات المالية. أما التخصصات الأخرى مثل اقتصاد والتخصصات الأخرى فتعكس تنوع المشاركين وتعدد مجالات المعرفة التي يمكن أن تساهم في مناقشة موضوع الدراسة من زوايا متعددة، وهذا التنوع في التخصصات الأكاديمية يعزز قدرة الدراسة على تقديم تحليل شامل ومتعدد الأبعاد حول تأثير الاقتصاد الموجه على المسؤولية الاجتماعية وتطبيق نظام المحاسبة في المشروعات الصناعية، حيث يعكس كل تخصص رؤية معينة قد تؤثر في نتائج الدراسة واستنتاجاتها، والشكل رقم (2) يصف بيانياً تصنيف العينة حسب التخصص.



شكل (2) تصنيف العينة حسب التخصص

المصدر: مخرجات برنامج SPSS₂₂

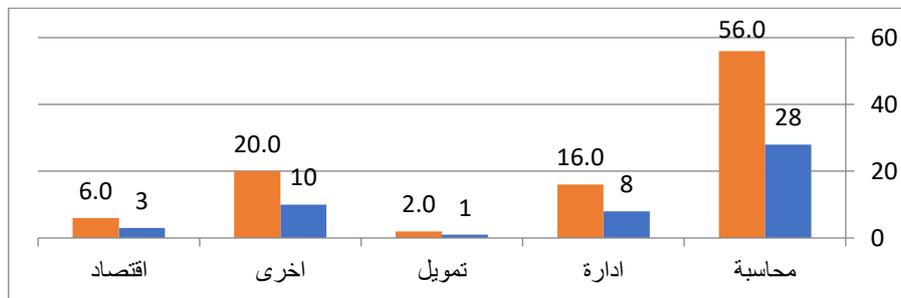
3- تصنيف العينة حسب الوظيفة:

جدول (6) تصنيف العينة حسب الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	الوظيفة
12%	6	مدير إدارة
4%	2	مراقب
10%	5	رئيس قسم
16%	8	منسق
30%	15	مشرف
28%	14	محاسب
12%	6	موظف
100.0	50	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

الجدول رقم (6) يعرض تصنيف العينة وفقاً للوظيفة، ويتضح التنوع الوظيفي بين المشاركين في الدراسة. ويمكن ملاحظة أن أعلى نسبة من المشاركين تنتمي إلى فئة "مشرف"، تليها فئة "محاسب"، مما يبرز أهمية دور المحاسبين والمشرفين في تطبيق ومتابعة نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الدولة. كما توجد نسبة ملحوظة من المشاركين في وظائف منسق ومدير إدارة، وهو ما قد يؤثر على كيفية فهم وتطبيق المشاركين لنظام المحاسبة في هذا المجال. وتظهر الوظائف الأخرى مثل رئيس قسم ومراقب بنسب أقل، مما يشير إلى أن العينات الأكثر تمثيلاً هي تلك التي تشغل وظائف إدارية ومحاسبية. هذا التنوع في الوظائف قد يوفر وجهات نظر متعددة حول تأثير الاقتصاد الموجه على المسؤولية الاجتماعية، فكل فئة وظيفية قد تعكس تأثيرات مختلفة بناءً على المستوى الإداري أو التنفيذي الذي تعمل فيه. كما أن توزيع الوظائف في العينة يساعد في تقديم رؤية شاملة حول كيفية تطبيق نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الحكومية، استناداً إلى مستويات مختلفة من المسؤولية والاختصاص، والشكل التالي يصف بيانياً توزيع مفردات العينة حسب الوظيفة.



شكل (3) تصنيف العينة حسب الوظيفة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS₂₂

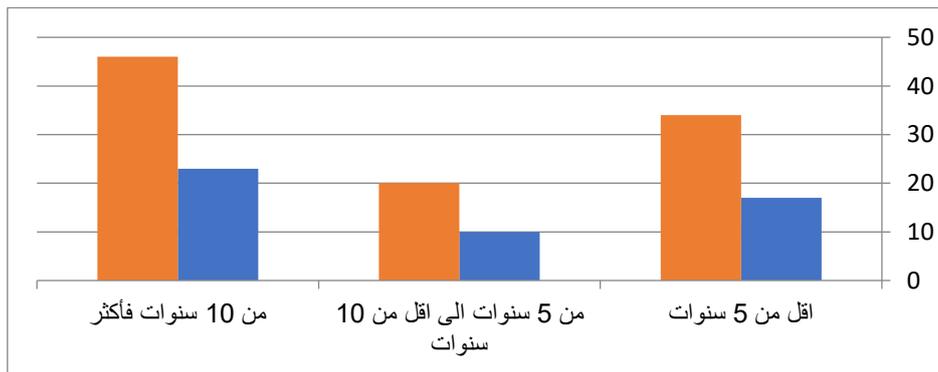
4- تصنيف العينة حسب سنوات الخبرة:

جدول (7) تصنيف العينة حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	النسبة المئوية	التكرار
أقل من 5 سنوات	34.0	17
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	20.0	10
10 سنوات فأكثر	46.0	23
الإجمالي	100.0	50

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

الجدول رقم (7) يعرض تصنيف العينة حسب سنوات الخبرة، ويعكس تنوعاً كبيراً في الخبرات المهنية للمشاركين في الدراسة. يظهر من البيانات أن المشاركين يمتلكون خبرة عملية تزيد عن 10 سنوات، مما يعني أن غالبية العينة تتمتع بخبرة واسعة، وبالتالي يمكنهم تقديم رؤى معمقة حول كيفية تأثير الاقتصاد الموجه على تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الحكومية. أما بالنسبة للمشاركين الذين يمتلكون خبرة أقل من 5 سنوات، فيبدو أنهم يمثلون فئة حديثة في المجال، مما قد يوفر وجهة نظر مختلفة وحديثة حول تأثير الاقتصاد الموجه، وربما يكون لديهم رؤى مبتكرة حول كيفية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في مؤسسات الدولة. وفئة المشاركين الذين تتراوح خبرتهم بين 5 إلى 10 سنوات (مجموعة ذات خبرة متوسطة)، قد يكون لديهم توازن بين الخبرة الطويلة والحديثة في مجالات المحاسبة والاقتصاد الموجه. بالمجمل فتتوزع الخبرات بين المشاركين يعزز قيمة الدراسة ويسهم في الحصول على نتائج شاملة تعكس آراء مختلفة ومتنوعة، ما يسهم في تحليل أعمق لكيفية تأثير الاقتصاد الموجه على المسؤولية الاجتماعية وتطبيق نظم المحاسبة في المؤسسات الحكومية، الشكل رقم (4) يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة.



شكل (4) تصنيف العينة حسب سنوات الخبرة

المصدر: مخرجات برنامج SPSS₂₂

جدول (8) وصف الإحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة واختبار الفرضيات وفقاً لمحاور الدراسة

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدى الإدراك			
1	أعتبر نفسي أفهم جيداً مفهوم المسؤولية الاجتماعية في سياق عملي.	3.7400	0.66425
2	اعتقد أن مؤسسة الأسمنت تأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية.	3.5400	0.83812
تطبيق المسؤولية الاجتماعية			
3	أرى أن المؤسسة تتبنى ممارسات المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال.	3.3800	0.85452
4	هناك مبادرات ملموسة للمسؤولية الاجتماعية قامت بها المؤسسة مؤخرًا.	3.1000	0.76265
الاقتصاد الموجه			
5	أؤمن أن الاقتصاد الموجه يؤثر على استراتيجيات المؤسسة المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.	3.5400	0.86213
6	أعتقد أن السياسات الاقتصادية تؤثر على تخصيص الموارد للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	3.4800	0.86284
تأثير الاقتصاد الموجه على تخصيص الموارد			
7	أرى أن النظام الاقتصادي الموجه يؤثر بشكل كبير على كيفية تخصيص الموارد لمبادرات المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	3.6800	0.89077
قيود السياسات الاقتصادية			
8	أشعر أن القيود التي تفرضها السياسات الاقتصادية في البلاد تعيق قدرة المؤسسة على تنفيذ استراتيجيات فعالة للمسؤولية الاجتماعية.	3.2000	0.96890
دعم الحكومة للمسؤولية الاجتماعية			
9	أعتقد أن السياسات الحكومية تدعم وتشجع المؤسسات على تطبيق المسؤولية الاجتماعية بشكل فعال.	2.9800	0.95810
استجابة المؤسسة لاحتياجات المجتمع			
10	ترعى المؤسسة احتياجات المجتمع المحلي وتستجيب لها بفعالية في ظل النظام الاقتصادي الموجه.	3.1800	1.06311
توازن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية			
11	من وجهة نظري، تسعى المؤسسة لتحقيق توازن بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية في استراتيجياتها.	3.1400	0.96911
الإدارة والتخطيط الاستراتيجي			
12	أرى أن إدارة المؤسسة تأخذ في الاعتبار الأبعاد	3.1000	0.93131



ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	الاقتصادية والاجتماعية عند وضع الخطط الاستراتيجية.		
علاقة الاقتصاد الموجه بالقيم الاجتماعية			
13	أعتقد أن الاقتصاد الموجه يعزز من القيم الاجتماعية بشكل إيجابي في المؤسسة.	3.4800	0.86284
تحديات التطبيق			
14	أواجه تحديات عند تطبيق نظام محاسبة فعال عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	3.6200	0.75295
15	لدي اقتراحات لتحسين تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	3.6200	0.87808
التكيف مع المتطلبات			
16	تتكيف المؤسسة بشكل جيد مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية ضمن النظام الاقتصادي الموجه.	3.2200	0.91003
17	ألاحظ تجاوزاً كافياً من الإدارة مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية.	3.4600	2.83714
التأثير على الأداء			
18	أؤمن أن ممارسات المسؤولية الاجتماعية تؤثر إيجابياً على أداء المؤسسة بشكل عام.	3.5200	1.05444
19	لاحظت تغييرات ملموسة في المعنويات أو الإنتاجية نتيجة لجهود المسؤولية الاجتماعية.	2.8600	0.98995
التواصل والمشاركة			
20	هناك قنوات فعالة للتواصل بين العاملين والإدارة بشأن المسؤولية الاجتماعية.	2.9000	1.21638
21	أشارك بنشاط في المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسة.	2.9600	1.08722
دعم الإدارة			
22	تشجع الإدارة الموظفين على المشاركة في برامج المسؤولية الاجتماعية.	2.9000	1.16496
23	أقيم مستوى الدعم المقدم من الإدارة لممارسات المسؤولية الاجتماعية بأنه مرتفع.	3.0400	1.12413
التوعية والتدريب			
24	تلقيت توعية أو تدريباً حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	2.7400	1.13946
25	أعتقد أن التدريب سيحسن فهم العاملين لمسؤوليتهم الاجتماعية.	4.1200	0.84853
الأثر على المجتمع المحلي			
26	أعتبر أن المؤسسة لها تأثير إيجابي على المجتمع المحلي.	3.6000	0.85714
27	هناك أنشطة قامت بها المؤسسة لتحقيق تأثير	3.0400	1.06828

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	إيجابي في المجتمع المحلي.		
الالتزام الأخلاقي			
28	أقيم الالتزام الأخلاقي للمؤسسة تجاه القضايا الاجتماعية بأنه مرتفع.	3.2000	0.94761
29	تناقش المؤسسة القضايا الاجتماعية بانتظام في اجتماعاتها.	2.6800	1.21957
المؤشرات والمقاييس			
30	تستخدم المؤسسة مؤشرات لتقييم أداء مسؤوليتها الاجتماعية.	2.6800	1.05830
31	أقيم فاعلية هذه المؤشرات في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسة بأنها مرتفعة.	3.0000	1.16058
الرؤية والرسالة			
32	تعكس رؤية ورسالة المؤسسة التزامها بالمسؤولية الاجتماعية.	2.9600	0.98892
1م	المتوسط العام	3.2394	1.0248

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

تظهر البيانات في الجدول السابق مدى تأثير الاقتصاد الموجه على مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأثره على تطبيق نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصناعية العامة. من خلال تحليل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأجوبة على الفقرات المطروحة، يمكن ملاحظة أن المشاركين في الدراسة يظهرون مستوى متوسط من الإدراك والفهم حول كيفية تأثير السياسات الاقتصادية على مسؤوليات المؤسسات الاجتماعية. على سبيل المثال، أظهرت إجابات المشاركين في الفقرات المتعلقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية وجود درجة معتدلة من الثقة في تبني المشروعات محل الدراسة للممارسات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، حيث حصلت معظم الإجابات على متوسطات تتراوح بين 3.1 و 3.7، مما يعكس رؤية متوازنة بين الأداء الفعلي لهذه الممارسات وإدراك المشاركين لدور المؤسسة في ذلك، إضافة إلى ذلك، يبدو أن تأثير الاقتصاد الموجه على تخصيص الموارد للمسؤولية الاجتماعية كان واضحاً، حيث أظهر المشاركون في الفقرات المتعلقة بذلك متوسطاً حسابياً قريباً من 3.5، مما يعني أن غالبية المشاركين يرون أن السياسات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على تخصيص الموارد لهذه المبادرات. ومن المهم أن نلاحظ أن المشاركين أبدوا أيضاً قلقاً بشأن القيود التي تفرضها السياسات الاقتصادية والتي تؤثر على قدرة المؤسسات على تنفيذ استراتيجيات فعالة للمسؤولية الاجتماعية، حيث جاءت المتوسطات الحسابية للفقرات المتعلقة بالقيود السياسية أقل من 3.5.

الانحرافات المعيارية أظهرت تفاوتاً بين الإجابات في بعض الفقرات، مما يشير إلى وجود اختلافات في آراء المشاركين حول تأثير السياسات الاقتصادية على المسؤولية الاجتماعية. فبينما كان

هناك اتفاق نسبي حول بعض المفاهيم، مثل العلاقة بين الاقتصاد الموجه والقيم الاجتماعية، إلا أن هناك اختلافات واضحة في بعض المجالات مثل استجابة المؤسسات لاحتياجات المجتمع المحلي، التي أظهرت انحرافاً معيارياً عالياً، وبالمجمل، تشير هذه النتائج إلى أن المشروعات الصناعية الليبية بحاجة إلى تطوير استراتيجيات مرنة تأخذ في الاعتبار التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي الموجه على ممارسات المسؤولية الاجتماعية، مع ضرورة تكثيف الدعم الحكومي والموارد لتسهيل تطبيق هذه المبادرات بفعالية.

إن تحليل البيانات المتعلقة بتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المشروعات محل الدراسة في ضوء الاقتصاد الموجه يظهر نتائج معبرة عن بعض التحديات والفرص في تنفيذ النظام المحاسبي الفعال. بدايةً، يتضح من المتوسطات الحسابية أن معظم المشاركين يواجهون تحديات عند تطبيق نظام محاسبة فعال عن المسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط 3.62، وهو ما يعكس إدراكاً مشتركاً لوجود صعوبات تواجه هذه العملية، ما يشير إلى الحاجة إلى تحسين وتطوير هذه الأنظمة لتتكيف مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية بشكل أفضل. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت البيانات وجود اقتراحات لتحسين هذه التطبيقات، مما يدل على اهتمام العاملين بمقترحات فعالة لتحسين فعالية المساءلة والمحاسبة في هذا المجال.

أما بالنسبة للتكيف مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية ضمن النظام الاقتصادي الموجه، فقد حصلت البيانات على متوسط 3.22، مما يعكس أن المشروعات محل الدراسة تواجه بعض الصعوبات في التكيف مع هذه المتطلبات. ورغم ذلك، هناك تجاوب ملحوظ من الإدارة، حيث أظهرت المتوسطات في العبارة المتعلقة بتجاوب الإدارة مع متطلبات المسؤولية الاجتماعية أن هناك استجابة إيجابية، على الرغم من الانحراف الكبير الذي تم ملاحظته في البيانات، مما يسلط الضوء على وجود تباين في الآراء حول مدى الفعالية الفعلية لهذه الاستجابة.

وفيما يخص تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء، كانت النتائج أقل وضوحاً، إذ بلغ متوسط العبارة الخاصة بتأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء العام 3.52، بينما أظهرت العبارة المتعلقة بتأثير المسؤولية الاجتماعية على المعنويات والإنتاجية متوسطاً منخفضاً 2.86، ما يعني أن على المشروعات الصناعية أن تبذل جهداً أكبر في تعزيز التأثيرات الإيجابية للمسؤولية الاجتماعية على الأداء الوظيفي بشكل ملموس.

كما أظهرت البيانات أيضاً تحديات في مجال التواصل والمشاركة بين العاملين والإدارة بشأن المسؤولية الاجتماعية، إذ بلغ متوسط العبارة المتعلقة بوجود قنوات فعالة للتواصل 2.9، بينما أظهرت بعض المؤشرات الخاصة بالمشاركة الفردية في المبادرات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية متوسطاً قريباً

من 3.0. وهذا يعكس الحاجة إلى تحسين قنوات التواصل الداخلي وتعزيز المشاركة الفعّالة للموظفين في هذه المبادرات.

من ناحية أخرى، أظهرت نتائج التوعية والتدريب على المسؤولية الاجتماعية بعض الانخفاض في متوسطات التقييم، حيث بلغ متوسط العبارة المتعلقة بالتوعية والتدريب 2.74، ما يشير إلى وجود حاجة ملحة لتوفير تدريب أكثر فعالية لتعزيز فهم العاملين لمسؤولياتهم الاجتماعية. إلا أن النتائج المتعلقة بتدريب الموظفين على المسؤولية الاجتماعية أظهرت تبايناً، حيث كانت العبارة المتعلقة بأثر التدريب على تحسين فهم العاملين لمسؤولياتهم الاجتماعية هي الأكثر إيجابية، مما يعكس أهمية التدريب في تحسين الأداء المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية.

أخيراً، جاءت النتائج المتعلقة بتأثير المشروعات محل الدراسة على المجتمع المحلي والتزامها الأخلاقي في مستوى معقول، حيث تراوحت المتوسطات بين 3.0 و3.6، مما يدل على أن المشروعات تواصل تبني بعض المبادرات الاجتماعية التي تؤثر إيجابياً على المجتمع المحلي، لكن هناك ضرورة للاستمرار في تعزيز هذه الأنشطة والاهتمام المتزايد بها، خاصة في مجال الالتزام الأخلاقي ومؤشرات تقييم الأداء الاجتماعي.

بشكل عام، تتضح من هذه البيانات الحاجة إلى تطوير وتحسين تطبيق المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات في ظل النظام الاقتصادي الموجه، مع التركيز على تحسين قنوات التواصل، التدريب، والمشاركة الفعّالة من جميع الأطراف المعنية.

جدول (9) اختبار الفرضيات

td. Deviation	Mean	T	NN	Sig. (2-tailed)	Pearson Correlation
16.06046	107.0200	47.119	50	.0000	0.679**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS₂₂

من خلال تحليل جدول السابق (الارتباطات)، يظهر أن النتائج تدعم فرضيات تتعلق بالعلاقات الإيجابية بين المتغيرات المدروسة، مما يشير إلى وجود تأثيرات قوية بين الاقتصاد الموجه والممارسات المحاسبية عن المسؤولية الاجتماعية في المشروعات الصناعية الليبية. في حين أن الفرضية الأولى التي افترضت علاقة سلبية بين الاقتصاد الموجه والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتعارض مع النتائج (حيث تبين وجود علاقة إيجابية بين المتغيرات)، فإن الفرضيات الأخرى المتعلقة بتأثير الوعي بأهمية المسؤولية الاجتماعية على الأداء المؤسسي، وكذلك تأثير تحسين نظام المحاسبة على تعزيز الشفافية والمساءلة، قد تم دعمها بشكل كبير. هذا يعكس أن الاقتصاد الموجه قد يكون له تأثير إيجابي في دفع

المشروعات الصناعية الليبية نحو تبني ممارسات محاسبية فعالة للمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز الأداء المؤسسي في إطار تعزيز الشفافية والمساءلة الاجتماعية.

10. الاستنتاج العام:

من خلال التحليل أعلاه، يمكن استنتاج أن الفرضيات الثانية والثالثة والرابعة مدعومة بالبيانات والإحصاءات، بينما الفرضية الأولى غير مدعومة؛ حيث أن العلاقة بين الاقتصاد الموجه والمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي علاقة إيجابية وليست سلبية.

11. نتائج الدراسة وتوصياتها:

توصلت الدراسة لعدد من النتائج، والتي على ضوءها اقترحت مجموعة من التوصيات:

1.11 النتائج:

- 1) إدراك مفهوم المسؤولية الاجتماعية: اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة (شابون، 2015) و(القمودي، 2023) و(محمد، 2021) و(سعد، 2021)، والتي أكدت جميعها على وجود إدراك لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى المؤسسات الليبية، غير أن مستوى الإدراك في المؤسسات الصناعية الليبية كما أظهرت هذه الدراسة كان متوسطاً، مما يشير للحاجة إلى تعزيز التوعية والتثقيف في هذا المجال.
- 2) ممارسات المسؤولية الاجتماعية: تدعم هذه الدراسة ما توصلت إليه دراسة (رفيع والفلاح، 2020) بشأن وجود إفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في بعض المؤسسات، لكنه محدود ومتفاوت، حيث بينت هذه الدراسة أن المؤسسات الصناعية الليبية تأخذ بعين الاعتبار المسؤولية الاجتماعية، لكن هناك حاجة لتحسين فعالية ممارسات تطبيقها.
- 3) تأثير الاقتصاد الموجه: تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتركيزها على أثر الاقتصاد الموجه على المسؤولية الاجتماعية، حيث أظهرت أن الاقتصاد الموجه له تأثير إيجابي على استراتيجيات المؤسسات الصناعية الليبية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في البيئة الليبية، وهو جانب لم يتم تناوله بوضوح في الدراسات السابقة.
- 4) التحديات التي تفرضها السياسات الاقتصادية: تتفق هذه النتيجة مع دراسات (رفيع والفلاح، 2020) و(القمودي، 2023) و(شابون، 2015)، التي أشارت جميعها إلى وجود تحديات تواجه تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث بينت هذه الدراسة أن هناك عوائق تفرضها السياسات الاقتصادية تؤثر على تنفيذ الاستراتيجيات الفعالة للمسؤولية الاجتماعية.

- (5) ضعف التواصل الداخلي: تتماشى هذه النتيجة مع دراسة (البلوي، 2021) التي تناولت دور الموظفين في تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية، حيث أظهرت هذه الدراسة أن هناك ضعفًا في قنوات التواصل بين الإدارة والموظفين في المشروعات الصناعية الليبية بشأن المسؤولية الاجتماعية، مما يضعف من فعاليتها.
- (6) الحاجة إلى تدريب فعال: أكدت دراسة (خميسي، 2020) على ضرورة توفير كادر محاسبي مؤهل ونماذج قياس الأداء الاجتماعي، وهو ما يتفق مع هذه الدراسة التي أظهرت الحاجة الملحة لتوفير تدريب أكثر فعالية حول المسؤولية الاجتماعية.
- (7) التأثير على الأداء: رغم أن المشاركين أقرروا بأن المسؤولية الاجتماعية تؤثر إيجابيًا على الأداء، إلا أن تأثيرها على المعنويات والإنتاجية كان محدودًا، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (خميسي، 2020) التي أشارت إلى أن الأثر الإيجابي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي والوظيفي والاجتماعي يتطلب إدراكًا إداريًا وتطبيقًا فعليًا، وهي عناصر لم تتحقق بالكامل في المؤسسات الصناعية الليبية وفقًا لنتائج هذه الدراسة.

2.11 التوصيات:

- (1) تعزيز برامج التدريب المتخصصة في المسؤولية الاجتماعية: توصي الدراسة بضرورة تطوير برامج تدريبية أكثر تخصصًا وفعالية لتعزيز فهم الموظفين لأبعاد المسؤولية الاجتماعية، مما يساهم في تحسين قدرتهم على دمج هذه المبادئ في ممارساتهم المهنية، ويدعم الأداء المؤسسي العام.
- (2) تحسين قنوات الاتصال الداخلية: ينبغي على المشروعات الصناعية الليبية تبني آليات تواصل أكثر شفافية وفعالية بين الإدارة والموظفين، بما يضمن مشاركة أوسع في المبادرات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، ويعزز من التزامهم بممارساتها.
- (3) تطوير استراتيجيات مرنة للتعامل مع التحديات الاقتصادية: توصي الدراسة بضرورة تبني المشروعات الصناعية الليبية لاستراتيجيات مرنة تأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تفرضها السياسات الاقتصادية، بحيث تُمكنها من تنفيذ ممارسات المسؤولية الاجتماعية بفعالية مع الحفاظ على استدامتها المالية.
- (4) تكثيف الدعم الحكومي: يتوجب على الجهات الحكومية المختصة تقديم دعم أكبر للمشروعات الصناعية الليبية من خلال توفير حوافز تنظيمية ومالية، بما يسهل عليها تنفيذ مبادرات المسؤولية الاجتماعية وتعزيز دورها في التنمية المستدامة.
- (5) تعزيز مشاركة الموظفين في برامج المسؤولية الاجتماعية: توصي الدراسة بتشجيع الموظفين على المشاركة الفعالة في برامج المسؤولية الاجتماعية، من خلال وضع حوافز مناسبة تساهم في تعزيز التفاعل الإيجابي مع المجتمع المحلي، بحث تؤدي إلى تحسين بيئة العمل وزيادة الولاء المؤسسي.

- (6) تبني مؤشرات قياس فعالة لأداء المسؤولية الاجتماعية: ينبغي على المشروعات الصناعية الليبية تطوير واعتماد مؤشرات أداء كمية ونوعية دقيقة لتقييم مدى فاعلية برامج المسؤولية الاجتماعية، مما يتيح تحسين النتائج الاجتماعية وتعزيز الشفافية في الإفصاح عن الأداء الاجتماعي.
- (7) إجراء دراسات مستقبلية متعمقة: توصي الدراسة بضرورة إجراء أبحاث مستقبلية تستكشف العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والأداء المؤسسي بعمق أكبر، مع التركيز على تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى دراسة آليات تحسين كفاءة نظم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في البيئات الاقتصادية المختلفة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- الاسرح، حسين. (2010). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات. المعهد العربي للتخطيط. منظمة عربية مستقلة، 90- فبراير - السنة 9.
- البلوي، ريم محمد. (2021). محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في البنوك الإسلامية: دراسة تحليلية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 5(14)، 157.
- بن شريف، مبروكة. (2019). دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر: دراسة ميدانية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة أحمد دراية، أدرار.
- بوسعيدية، مسعود. (2023). أثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على الأداء المالي: دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة محمد بوضياف.
- بوعرابية، صافية، ونفرانت، إيمان. (2017). تأثير الاقتصاد الريعي على الاستقرار السياسي والأمني في المتوسط: دراسة حالة الاقتصاد الليبي 2000-2017. (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر.
- جباري، كريمة. (2021). الإستراتيجية التنموية في الجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق: دراسة تحليلية. (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الجزائر، كلية العلوم والعلاقات الدولية.
- الجبلي، وليد الجبلي. (2019). أبحاث في المحاسبة والمراجعة. أبحاث مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- جرادة، يوسف. (2016). دراسة إمكانية القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية داخل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية: دراسة ميدانية. (رسالة ماجستير غير منشورة). المدرسة العليا للتجارة.
- جميل، رباب حمدي، والهجان، عبد العزيز محسن. (2022). دراسة اختبار أثر الإفصاح عن مؤشرات المسؤولية الاجتماعية للاستدامة وفقاً لمعيار GRI على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 13(1)، 1-88.
- الجنابي، عادل عباس، وأحمد، فاطمة عباس. (2020). الوعي المصرفي وتأثيره في تحقيق الصيرفة المستدامة: دراسة استطلاعية تحليلية. المجلة العلمية العراقية للعلوم الإدارية، 16(63)، 138.
- حجاز، سمية. (2019). أهمية التزام المؤسسات الاقتصادية بمبادئ محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
- الزواوي، عز الدين. (2019). واقع تطبيق المحاسبة الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة البشير الإبراهيمي، الجزائر.

- الزيات، خضر. (2003). دراسات في المراجعة: قياس ومراجعة الأداء الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية. القاهرة: الدار الجامعية.
- سعد، عبد العزيز. (2021). مدى إمكانية تطبيق المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في الشركات المساهمة الليبية. مجلة القرطاس للعلوم، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، (12)، 142-165.
- سموك، نوال. (2019). أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب. (أطروحة دكتوراه غير منشورة). كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
- شابون، أبوبكر مفتاح. (2015). المحاسبة الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاجتماعي: دراسة تطبيقية لمعرفة مدى إدراك واهتمام المؤسسة الليبية للحديد والصلب بمدينة مصراتة - ليبيا لمفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية. مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، 14(1)، 84-95.
- الطحان، إبراهيم محمد. (2018). أثر الإفصاح الاختياري عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات على عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية: دراسة نظرية وتطبيقية. البحوث المحاسبية، 5(1)، 590-654.
- عسيري، عبدالله بن علي. (2011). إفصاح شركات المساهمة السعودية عن المسؤولية الاجتماعية في تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية. مجلة البحوث التجارية، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.
- الفلاح، فاطمة إبراهيم، ورفيع، فاطمة مفتاح. (2020). واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية للمصارف التجارية: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في ليبيا. مجلة البحوث المالية والاقتصادية، 5، 75-93.
- القمودي، رندة المختار. (2024). مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية الليبية: دراسة حالة. مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية، 9، 331-351.
- كافي، زينب. (2023). معوقات تطبيق نظام المحاسبة الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة قاصدي، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

- Ajide, M., & Abdulazeez, A. (2014). The effects of corporate social responsibility activity disclosure on corporate profitability: Empirical evidence from Nigerian commercial banks. IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF). <http://www.iosrjournals.org.pdf>
- Argandoña, A., & Hoivik, H. (2009). Corporate social responsibility: One size does not fit all. Collection of evidence from Europe (Working paper). IESE Business School, University of Navarra. <http://www.iese.edu/research.pdf>
- Sekaran, U. (2003). *Research methods for business: A skill-building approach* (4th ed.). Southern Illinois University at Carbondale.